خائفين الى شعب منظم منضبط الى حد كبير في اطار المقاومة جعل لتواجده على الساحة اللبنانية اثرا فكريا ومسلكيا بارزا على الخريطة السياسية في لبنان . فدعوة الثورة الفلسطينية الى قيام الدولة الديمقراطية العلمانية على ارض فلسطين صير العلمانية تيارا متناميا في واقع السياسة اللبنانية . فالثورة الفلسطينية الداعية للبديل الديمقراطي العلماني للكيان الصهيوني وضعت الطائفية المتحكمة في نظام لبنان في حالة انحسار مستمر بفعل التعبئة الفكرية والاعلامية التي استهدفت العالم بأسره ، فكان لا بد ان تمس الاجيال الصاعدة اللبنانية التي تكونت لديها عبر السنوات الثلاثين بعد الاستقلال قناعة بأن العلمانية والوطنية اصبحا صنوين في لبنان . الحقيقة ان وجود المقاومة اسهم في تنام سريع لقدرة التصدي الوطني العلماني للطائفيين من كل الطوائف .

يضاف الى ذلك ان المقاومة الفلسطينية بحكم وظيفتها التثقيفية لجماهيرها اسرعت في تنمية قدرة الحركات الفكرية السياسية المشابهة لها من حيث المضمون الفلسفي والعقائدي على التصدي المباشر للقضايا المطلبية على الصعيدين الاجتماعي والاقتصادي . وبرغم ان هذا الالتقاء المستمر في المفاهيم السياسية العامة وفي التركيز على المضمون الوطني والاجتماعي للتعاطي السياسي ولممارسة الحياة العامة ادى الى الكثير من التمازج والتنسيق ادى الى مد القوى التقدمية والوطنية والعلمانية والديمقراطية بحيوية جاءت بأسرع مما تمكن النظام ان يفهم او يستوعب او يتعظ . من هنا نشأت حملة التحريض والاستعداء التي قام بها النظام على هذه القوى اللبنانية المتعاظمة نفوذا وقوة وتنظيما ليجعل من عزل المقاومة عنها شرطا لسلامة التعامل مع النظام تارة ، وتارة اخرى شحن الطائفية والانعزالية وافتعال المخاوف لتصوير المقاومة بأنها القوة المضافة حاليا والاحتياطية مستقبلا « لليسار » في لبنان على اهل النظام من كل الطوائف . وهكذا بقي النظام بمنأى عن المتغيرات الحقيقية في الواقع اللبناني وتصرف على أساس ان الثوابت التي مكنته من الاستمرار طيلة هذه الحقبة من الزمن سوف تحصنه ضد المتغيرات الفاعلة في صميم الجسم السياسي اللبناني .

الا ان محاولة التيار الانعزالي دمج السيادة بالنظام اصطدم بتهاون النظام في سيادة جنوبي لبنان ، فلجأ النظام الى ما اعتبره الورقة الاخيرة له وهو تعميم تجمع الطوائف داخل اطار الاديان سوف يمكنه من نقل الازمة من دوامة العشوائية والفوضى وتراكم المماطلات والتسويف ازاء المشاكل الى دوامة الاقتتال والنزيف ، حتى تسقط عند كل الجماهير معظم المطاليب وينحصر الاهتمام بضرورة الامن وما يسمى بالاستقرار الذي يعني بمفهوم النظام الجمود عند المعادلات القائمة . فاذا تم مثل هذا الحصر لمطاليب الجماهير — اي بمطلب الامن — عندئذ يتمكن النظام من معاودة توجيه المؤسسة العسكرية الى وظائف امنية بدلا من مهمتها الاصلية وهي الدفاع عن السيادة وليس عن النظام القائم .

وتمهيدا لهذه العملية — المصيدة ، تحرك المخطط نحو اشغال اللبنانيين بمتاهات جانبية مثل مطالبة بعض الطائفيين بالتعطيل الكامل يوم الجمعة او باضافة عدد جديد من كبار الموظفين من طائفة معينة . لهذا وجدنا انه قبل استفحال الازمة الدامية التي عشناها منذ اكثر من ستة اشهر كانت النضالات تتميز بتأمين « حقوق » الطوائف على حساب حقوق المواطنين . الاهم من هذا كله ان مثل هذا التحريف للحيوية الجماهيرية اتاح للتيار الانعزالي في النظام أن يجعل المطالبة بحقوق المغبونين والمحرومين وكأنها عملية نقل الامتيازات التي يتمتع بها المستفيدون من النظام — خاصة في أوساط المسيحيين — الى امتيازات للمحرومين خاصة في اوساط المسلمين . بمعنى آخر ادرك